برجاف
جريدة الناس

العدد 29

جريدة نصف شهرية
تهتم بشأن الناس وتعكس حالهم ورؤاهم
www.bercav.com

العدد (29) - 23 / حزيران/ 2016

مفتاح القول

سؤال العقد الاجتماعي؟

فاروق حجّي مصطفى

ينظر الكثير الى قضية منبج كما لو انها قضية أهلها، وانّ المنبجيين فقط عليهم تدبير أمر أنفسهم، البعض ينظر الى أهلها كما لو انّ ثمة منهم من تخطى مسار الخطأ ومنهم من يتفهم الوضع وقد يفكر بأن هذا ما كان عليهم فعله، وبين الامرين الكثير من أهل منبج قرروا مصيرهم وصاروا جزءاً من صناعة المستقبل لبلدهم، بين امرين يفعل المنبجيون ما عليهم فعله حتى دون العودة الى أي طرف!

بدا ان الكثيرين من أهلنا طاغ على ضميرهم الملل ولهذا لم يعد ثمة شريان من بطن الأهل يضغط على العقل ويُؤتمر من أمر الغير!

في العموم، النار تشتعل هناك، وهذه النار تكويّ عمراً وتشع مستقبلاً، ومن المهم في كل الأوقات ان نستغل فرصة النجاة قبل أن يأت آخر قد ينجينا أو يتركنا ونحن ننغمس في نهر الآلام حتى الغرق أو النفس الأخير، ولهذا يبدو انّ المنبجيين فضلوا ان يكونوا هم منجي أنفسهم!

منبج مدينة البحتري وابو فراس الحمداني وعمر ابو ريشة، ولهذا عندما تخطوا حلقة النار عرفوا كيف يترك الباب مفتوحاً لفترة عسى أن يفكر الأقربون وقد يأتوا! ولهذا عندما خاضوا المعركة أسسوا لأنفسهم اطارا جامعاً خاص بهم، على أن يؤسسوا فيما بعد لحظة تشي بالأمل!

لا نعرف بالضبط صواب خطتهم لكننا مؤمنين بأن على النار ان تطفئ فوراً وعلى السلام ان يحل في ربوع حلب والشهباء ومنبج من ضمنها النار التي أحرقت يابسهم واخضرهم وأصبح ساتراً كبيراً لقطع سكة الحياة.

منبج ليست مدينة معزولة عن جيرانها وقد تكون هي القلب الذي ينبض للأطراف ولهذا على جميع الأطراف التحلي بالتفكير الحق وهو كيف تستثمر هذه اللحمة والقرار والخروج بعقد اجتماعي اولاً محليّ للوصول الى عقد يبلور بين الكل والانطلاق في مرحلة البناء بعد ان حلّ السلام مع رسالة العقد!

حلفاء يتقاتلون...!

برجاف | تحليل أخباري

قد يستغرب الكثيرون عندما يسمعوا نبأ اقتتال الحلفاء، ويندهش أكثر عندما يلاحظون انّ الخلاف بات على أوجه، والأكثر الأكثر عندما يسمعون انّ جنود النظام على خلاف مع حزب اللّه، ولعل السبب انّ الطرفين لهما مصلحة مشتركة، وان حزب اللّه في سوريا لتقوية النظام لا ان يشكل تهديداً له. وهذا مؤشر كبير ويحمل دلالة مهمّة ان الحلفاء عندما يتقاتلون فانّ الزمن بات قصيراً!

الكل يعرف انّ ثمة مراقب عام يراقب ولا يترك الخلاف لينشب أكثر ولعل لان الخلاف من هذا النوع لا يخدم المراقب نفسه. والسؤال، ماذا لو يشارك المراقب نفسه في الخلاف؟ الروس وان فاجئوا النظام في مجيء قائدهم العسكري الى حميميم بيد انّهم اظهروا رسالة للنظام وللعالم انّ الروس هي دولة تقود مرحلة النظام. على مستوى النظام خفف من تحليق طائراته في سماء الرقة بعد ان اجتاز النظام الحدود الادارية لها وصار على مقربة بضعة كيلومترات من مطار الطبقة وما ان خفف طائراته حتى خسر النظام كل ما اكتسبه في الرقة وان لهذا دلالة كبيرة على انّ الروس هم الفاعلون الحقيقيون في حقل النظام وهم من يقرر مصير النظام وحلفائه، وبدا انّ لقاء طهران كان لقاءاً ليقول الروس للنظام والايرانيين حقيقة وجودهم في سوريا!

جنيف يتأجل ويتأجل

الم يكن تأخير وتأجيل جنيف محل استفهام كبير؟ البعض كان يتكهن بأن لقاءات جنيف لا تلتئم الا بعد العيد، والبعض الاخر كان يأمل ان تحدث اللقاءات في رمضان وخاصة ان دعوات وجهت للفنيين. وغالبية السوريين أخذوا شهر رمضان معياراً واختباراً لجدية الأطراف الدوليّة في ايجاد الحل لسوريّة!

والحق انّ شعور السوريين قد يخون السوريين نفسهم، لأن السلام هو استحقاق سوريا فإنّ الرغبات أحياناً ا تطغى على القراءات المنطقيّة ولهذا فان السوريين لا يقطعون أملهم مهما صار ويصير في أرضهم.

كل المؤشرات تدل انه لا امريكا ولا روسيا تريدان ترك الملف السوري الى أجل غير مسمى لكن في نفس الوقت ليس بوسع البلدين القفز فوق حقائق سورية وهي نفوذ الدولتين ونفوذ أهل السوريين، والسؤال، هل يضعنا كيري ولافرورف في خانة الجد بعد رمضان بعد ان عرّف الكل قدرتهم على الاستمرار في الحرب وبعد ان ذاقوا السلام في اللحظات الضيقة من الهدنة؟ هنا مربط الفرس.(برجاف)

النظام السياسيّ اللائق مستقبلاً

الفيدرالية مفردة تنفر السوريين بغالبيتهم غير الكرد منهم، وهي مفردة وان تعني الاتحاد لكن السوريين يفهمونها "التقسيم" عن هذه المفردة واي نظام لائق يصلح لسوريا كان موضوع ورشة برجاف بين 10 و11 حزيران تجدون المخرجات في صفحة 4 و5و6 و7.

من سيُسقط المتحدثين "السلبيين"!

سردار ملا درويش

لم يكن خيار النظام السوري الاستخدام المفرط للقتل، والعمل على تشويه الواقع، وإطلاق صورة نمطية عما يحدث في البلاد وتزيفه بين الحين والأخرى، واتخاذ قرار الاستمرار على أشلاء السوريين وبتمعن، إلا جزء من التصرفات الخاطئة التي دأبت المعارضة السورية القيام بها والتي منحت إشارات كافية، بأن المطالب بالتغيير ليس البديل الديمقراطي، بل مجرد بديل يبحث عن السلطة.

قسوة الوصف اتجاه المعارضة، يأتي من أنها مسؤولة أكثر في دراسة جوانب الثورة، للابتعاد عما عاشه السوريين من قبل. لكن حصل العكس لاتخاذ الثورة بمفهومها العاطفي، فأبعدت نخبة الثورة وجماهيرها عن حالة "النقد البناء" والبدء بالتغير من الثورة ذاتها حتى أضحى أصحاب الصوت العالي ممن نادوا بضرورة عودة الكثير من المجريات لمسارها ضمن خانة "المتفلسفين" أو كما يتم وصفهم بأنهم يطعنون الثورة!

إن ظهور شخصيات معينة منذ بداية الثورة لتمثيلها تحت مظلمة "شعب يقاوم نظام" انعكس بالسلب على السوريين. وعدم الوقوف في وجههم بات عائقاً لتفشي ظاهرة هؤلاء الذين اسموا أنفسهم قادة الثورة أو المتحدثين باسمها، طالما أن حراس الثورة أو محتكريها راضين عن أداء هؤلاء.

لم تشفع الأعوام الخمسة الماضية من تحسين أداء المعارضة السورية في الجوانب الإعلامية، بل على العكس بدت هذه المعارضة صاحبة المبادرة عبر واجهاتها الإعلامية، ومن خلال وسائل الإعلام -الثورية خاصةً- في الإساءة للكثير من مكونات الشعب السوري، وبث السموم بينهم، مستغلة نفسها كواجهات إعلامية لدى المؤسسات الإعلامية التي لا تبخل في استقبالهم والاتفاق مع رؤاهم. فمؤخراً عملت "المعارضات السورية" الإسلامية منها والمتشددة وحتى العلمانيين والكثير من العاملين في فلكهم على "شيطنة الكرد"، وبات توجيه الشتيمة والإساءة وألفاظ التخوين سمة يستخدمونها بحق الكرد في ظل صمت مريب لدى عامة جمهور الثورة. بل إن الصفات التي أطلقوها -الكثير منهم قادة معارضة- بحق الكرد تسربت في الواقع الشعبي السوري والواقع الافتراضي وحتى لدى السكان المحليين فزاد من الاختلاف بين السوريين أنفسهم بسبب الضغينة والحقد والفتن التي يتم زرعها لخلق حساسية قومية بين العرب والكرد.

لن يقف خلاص السوريين اليوم عند إزالة رأس الهرم السوري "بشار الأسد" ولا بسقوط منظومة البعث فقط، فخلاص السوريين يحتاج لإنهاء منظومة "تلامذة وأيتام وبقايا" هذه المنظومة منهم في صف المعارضة اليوم. فإذا كان "بسام جعارة" مثلاً لا حصراً "ناطق باسم الثورة" يرى في مقاتلات كرديات "صورة لجذب الروس والأمريكان والفرنسيين والبريطانيين"، فإن بقاء أمثاله يشكل كارثة لثورة من الصعب أن تنتصر بهذه العقلية، لأن المعارض الذي لم يقف على بطولة المقاتلات في وجه تنظيم داعش الذي يشكل اليوم أكبر خطر على السوريين، لن يستطيع الوصول لخيار حرية السوريين، بل وجوده وأمثاله كواجهة مستمرة للمعارضة، وترك العنان لهم بالإساءة للأخرين لن يكون سوى إعادة تدوير لمنظومة ذاق السوريين الويل منها على مدار خمسة عقود. هذا عدا أن إطلالة هؤلاء على الشاشات بات يشكل خطراً على النسيج والتعايش المشترك السوري، الأمر الذي يتطلب بجدية النظر بكيفية إزاحتهم من جميع مفاصل الثورة السورية.

منبج: مناشدات الناس ..والخلاص

برجاف/كوباني - دليار بوزان

أعلن مجلس منبج العسكري، الذي يقود عمليات قوات سوريا الديمقراطية في مدينة منبج، إن "قواتهم اقتربت مسافة تمكنهم من استهداف إرهابيي داعش داخل المدينة".

وتكمن أهمية مدينة منبج بأنها تعد خط الإمداد الرئيسي لتنظيم داعش بين الرقة عاصمة التنظيم في سوريا، والحدود التركية بشكل كامل، كما أنها معقل رئيسي لداعش في ريف حلب. ويشارك في معركة منبج أربعة آلاف مقاتل من قوات سوريا الديمقراطية، غالبيتهم من المقاتلين العرب.

ونقلت وكالة "رويترز" عن مصدر بتحالف قوات سوريا الديمقراطية بأن هذه القوات شقت طريقها إلى المدخل الغربي لمدينة منبج، وقال المصدر لـ "رويترز" إن قوات التحالف أصبحت الآن على بعد نحو كيلو مترين من وسط المدينة.

وفي حديث مع "برجاف" قال مراسل وكالة سمارت في منبج "علاء سعدون" بأن مقاتلي مجلس منبج العسكري تمكنوا من السيطرة على عدة نقاط استراتيجية في الحي الغربي للمدينة، كـ"دوار الكتاب" في المدخل الغربي وجامع الحي وعدة نقاط استراتيجية أخرى، بعد أن انهارت الخطوط الأمامية لتنظيم داعش في الجبهة الغربية، منوهاً بأن الاشتباكات مستمرة بين الطرفين من أربعة محاور.

وأضاف سعدون بأن طيران التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ،لا يفارق سماء المدينة ،مساندة تحالف قوات سوريا الديمقراطية وقوات مجلس منبج العسكري ،وتقوم بقصف تمركزات داعش، وخاصة في منطقة صوامع الحبوب الواقعة في جنوب مدينة منبج بمسافة 700متر ،والتي تعد أهم مواقع التنظيم في الطرف الجنوبي للمدينة، ويشير سعدون إلى أن قوات مجلس منبج العسكري ماتزال تحاصر مدينة منبج من كافة الجهات وتنتظر ساعة الصفر لاقتحام المدينة وخوض المعركة الحقيقة، إلا أن استخدام داعش للمدنيين العالقين في المدينة كدروع بشرية يماطل القوات من اقتحام المدينة .

وتخوض قوات سوريا الديمقراطية بالتزامن مع حملتها على منبج، معركة أخرى ضد تنظيم داعش في إطار عملية أطلقتها الشهر الماضي، لطرد داعش من ريف الرقة الشمالي انطلاقا من محاور عدة أحدها باتجاه مدينة الطبقة، الواقعة على بعد خمسين كيلومترا غرب مدينة الرقة. وتتواجد قوات سوريا الديمقراطية حاليا على بعد ستين كيلومترا شمال شرق مدينة الطبقة، بينما تتقدم قوات النظام السوري باتجاهها أيضا من الجهة الجنوبية إذ باتت حاليا على بعد حوالي 25 كيلومترا من مطارها العسكري.

نزوح ومناشدات.

وتشهد مدينة منبج حركة نزوح كبيرة باتجاه المناطق التي سيطرت عليها قوات سوريا الديمقراطية وتقوم القوات باستقبالهم وإيوائهم في مجمعات مؤقتة وتقدم لهم الحماية والمساعدات الغذائية والأدوية، ويناشد النازحون المنظمات الدولية والإغاثية بدعمهم وإغاثتهم وتوفير الرعاية الصحية لهم، بالتزامن مع ازدياد أعداد الفارين من الاشتباكات، ولا يزال تنظيم داعش يحاصر 20ألف مدني داخل مدينة منبج وتستخدمهم كدروع بشرية لتحد من تقدم قوات مجلس منبج العسكري إلى داخل المدينة.

الفيدرالية وآفاق حلول المكونات السورية

(مخرجات ورشة عمل حول "الفيدراليّة أو النظام السياسي اللائق لسوريا المستقبل الذي أقامته "برجاف" بين يومي 10/11 حزيران 2016 في تركيا بحضور نخبّة من المحاميين والاطباء ونشطاء المجتمع المدني وقادة الأحزاب تحت عنوان: الفيدرالية، الأنظمة السياسيّة، أو أي نظام سياسي لائق يصلح لسوريا مستقبلاً.

مقدمة:

لم تبدأ مطالب الكُرد بالفيدرالية منذ أن أعلن عنها مجلس سوريا الديمقراطي في 17 آذار 2016، وحتى في 2012 في هولير، فمنذ ولادة أول حزب كُردي في سورية يسعى الكُرد إلى شراكة سياسيّة إلى جانب مكونات الشعب السوري وكانت الأحزاب الكردية تلخص مطالبها في أدبياتها الحزبيّة بـ"حقوق سياسيّة وثقافية واجتماعية" وهناك حزب أو حزبان أضافا إلى هذه "الكليشة" الحقوقية مطالب "اقتصادية" أي حقوق اقتصادية، بيد أنه سرعان ما أزيل هذا المطلب في "كليشة" الأحزاب الخاصة بالحقوق وبقيت المطالب بالحقوق "السياسية الثقافية والاجتماعيّة"، وطُرحت فكرة حق تقرير المصير في فترة زمنية معينة. ما يعني أنّ الكُرد لم يتنازلوا يوماً عن حقوقهم السياسيّة التي تعني المشاركة في النظام السياسي وسلطاته دون تمييز. فضلاً عن الحقوقية الثقافية التي هي حامل الهمّ القومي ببعدها الهويّاتي/الثقافي، ولا عن حقوقهم الاجتماعية التي تمحورت حول الفولكلور، كالاحتفال بالأعياد، وحريّة التواصل المجتمعي على أن يكون هذا الحيّز حافظاً وضماناً للامتداد الاجتماعي مع الكُرد في الأقسام الأخرى، وعبر نافذة صلات القرابة والمصاهرة، ورابطة الدم.

تجدر الإشارة إلى أن البرامج الحزبيّة في السنوات الأخيرة حاولت تفكيك تلك الحقوق، وبلور بعضها صيغة الإدارة الذاتية، ولكن لا كما نراها الآن وإنما بصيغة تعامل الدولة مع إدارة واحدة للمناطق الكُردية.

بيد أنّه في 2012عام توافقت القوى الكُرديّة في هولير(أربيل) كُردستان العراق كلياً، وجرى ذلك تحت رعاية رئيس إقليم كُردستان العراق مسعود البارزاني، حول صيغة الفيدراليّة على أنّ تعدّ الهيئة الكُردية العليا أن الفيدرالية هي تحقيق الاطمئنان الكُردي ضمن الدولة السوريّة، ولعل وثيقة العهد التي وقعت بين المجلس الكُردي والمجلس الوطني السوريّ ثم الائتلاف هي وثيقة يمكن بلورتها كضمان للوصول إلى بناء دولة لكل مواطنيها معززةً الشراكة السياسيّة ورفع سويّة المتضررين من سياسات البعث إلى الحالة الطبيعية، ورفع الغبن وإزالة آثار النظام السابق يعدُّ خطوة على طريق بناء الثقة بين المكونات السياسية تمهيداً لصياغة العقد الاجتماعي.

ولم ينس الحضور أنّ الفيدرالية مطلب أساسي لا لأنه يحقق الخطوة الأولى نحو

الاستقلال بل لأنه يحقق شرط التكافؤ على كل الأصعدة بين السوريين، ولأن مطلب الاستقلال يحققه العامل الجيوبوليتكية أصلاً، ثم إنّ الفيدراليّات لا تمهد للانفصال إنما تجمع المكونات لأنها ليست "كونفدرالية" بمعنى توقيع الاتفاق بين كيانين منفصلين إنما في الواقع السوري يمكن اتفاق بين السوريين على صياغة عقد اجتماعي سوري يبرز وجه سورية السياسيّ بـ "الاتحادي"

وما إن أعلنت فكرة "الفيدرالية" في مؤتمر رميلان في 17 آذار 2016 حتى خرجت أوساط واسعة من المعارضة والنظام والقوى العسكرية الإسلامية. بأصواتها العالية التي تظهر البون الشاسع بين القوى السوريّة حول النظام السياسيّ لسوريا المستقبل. وهناك أمور ملتبسة بين القوى الكُردية حول الفيدرالية. المجلس الكُردي يقول:

إن الفيدرالية التي تحقق الحقوق هي الفيدرالية القومية، في حين مجلس سوريا الديمقراطية طرح فكرة فيدرالية "شمال سوريا –روجافا" ما يوحي بالفيدرالية الجغرافية دون هويّة قومية محددة. هذا التباس دفع بنا نحن "برجاف للحريّات والاعلام" أن نعمل على بلورة رؤية كُردية واضحة تجاه الفيدرالية أو مستقبل سوريا، ونظامها السياسيّ متأملين أن نبلور الرؤى الكُردية مستقبلاً على مستوى الوطني العام.

ملخص:

شكلت قضية النظام السياسي لمستقبل سورية قضيّة خلافية بامتياز بين الأطياف المعارضة السورية المختلفة وبمشارب عدة، قومية مذهبية، ولكن الكل اتفق على نظام إداري لا مركزي، وبقي الكُرد وحدهم في حالة تحفظ لأنهم يرون مستقبلهم في ظل نظام سياسيّ اتحادي/ فيدرالي؛ والغريب أن النظام والمعارضة اتفقا بمقاربتهما للمسألة الكردية، ولطريقة حلها، بدءاً من كلام رئيس النظام بشار الأسد(1) وانتهاء بخطاب رموز المعارضة كلها(2).

في ورشتنا تطرقنا بالجدية للحديث عن كل الأنظمة السياسيّة، وأهمها الشكل المركزيّ التي حكم السوريين طوال خمسة عقود، وتبين أن كل المساهمين والمشاركين في الورشة رفضوا فكرة "مركزيّة الحكم" ولعل السبب يعود إلى أمرين:

- شكل ممارسة النظام طوال تلك العقود، إذ أمسك الحكم بيده كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية فالقرار السياسي بيده واضطهاد الكل بيده، واحتكر، حتى المشاعر الوطنية ما شكل حساسية خاصة، لدى غالبية السوريين، وعقداً كثيرة تجاه الحكم المركزي المفرط.

-النظام المركزيّ لا يحقق شروط العدالة في توزيع ثروات البلاد، ولا توزيع الصلاحيات بين مركز العاصمة والأطراف فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية التي لم يحققها النظام المركزي السابق بل عمل على تهميش الأطراف لصالح المركز، كما همّش المسائل السياسية كالشراكة وغيرها وبذلك سدّ الطريق أمام بلورة مناخ لنقل الدولة من حال معتقل لدى قطب معين إلى دولة المؤسسات وبالتالي خلف ظروف مناسب لانتعاش الحيز الوسط أو المجتمع المدني.

الأمر لا يختلف كثيراً عند مفهوم اللامركزيّة الإدارية، فالحضور لم يفرّقوا كثيراً بين اللامركزية الإداريّة والنظام المركزيّ، وليس أمراً مستغرباً عندما نرى النظام لا يرفض ذكر اللامركزيّة الإدارية، حتى إنّه عدّل دستور 2012 مفهوم المركزيّة فزاد من صلاحيّات المجالس، مع الذكر بأنه في النظام المركزيّ يذكر دائماً مجالس أي مجالس: المحافظات أو المجالس المحليّة، إنما في النظام اللامركزيّ تتغيّر المفاهيم فيذكر المركز والأقاليم.

في اللامركزيّة الإدارية تزداد صلاحيّات المجالس المحليّة، بيد أن الأمر يبقى بيد المركز، لأن المركز هو، عادة، الذي يوصي باختيار الأعضاء، فضلاً عن المالية والموازنة وكيفية الصرف، ناهيك بأنّ المجالس لا تستطيع أن تتخذ قراراً يمس الناس ضمن دائرتها، لأنها لا تمتلك حق التشريع أو استصدار القوانين. وهي أي المجالس ليست برلماناً ولا توجد في المجالس دساتير محلية، فضلاً عن أن اللامركزية الإدارية لها دلالة الإدارية ما يعني قربها من المركزيّة أكثر من أنها لامركزية سياسية مثلاً. إذ لها دلالة مباشرة بالقانون الدستوري. واتفق الحضور على أنّ اللامركزيّة الإدارية لا تحل الشراكة السياسية بين المكونات المجتمعية

والسياسيّة لكنها تعجز عن تدبير أمور مسألة القوميّات.

في حين أن الكلّ أصروا على أنّ الفيدرالية هي الحل لسوريا وهي تحقق تطلعات السوريين، وترضيهم في إدارة ذاتهم دون التدخل في خصوصيات الطرف دون الآخر، كما أنّ الفيدرالية تؤسس على عقد أو اتفاق موقع بين الأطراف السياسيّة والقومية أو بين الولايات أو قطاع جغرافي لتعزيز مكانة الدولة وتعزيز دول الأقاليم في صياغة مستقبله تبعاً لقوانينها الخاصة متوافقاً مع قوانين الدولة العامة، ويفسح في المجال أمام المكونات على مختلف مشاربها لإدارة ذاتها مع ترك بعض من صلاحياتها للحكومة الوطنية (المركز) والمركزية الإدارية تأخذ جزءاً من القانون الدستوري، بينما اللامركزيّة الإدارية تستعين بالقانون الإداري. وهي كونفدرالية إذ إن كونفدرالية الاتحاد بين الدول أو الاتحاد بين كيانات ذات منشأ مختلف. الفيدرالية تؤسس للشراكة السياسية وتفسح في المجال أمام التوزيع العادل للثروات، وتحقق شروط المواطنة الحقة. فهي ليست تقسيماً جغرافياً إنما هي توزيع للصلاحيات بين المركز والأقاليم.

النظام المركزيّ:

هو نظام يصدر كل الأمور والتعميمات والمراسيم وقرارات الصرف، وهو الذي يحدد ميزانيات الصرف، ويصدر القرارات الإدارية والسياسية من المركز، وهو النظام، وإن كان له إيجابياته، فإنّ سلبياته أكثر بكثير من إيجابياته. وفي سوريا كان النظام المركزيّ شديد الوطأة والسبب الرئيسي لانطلاق الثورة في 15 آذار 2015، فامتلاك المركز للصلاحيات كلها أهله للسيطرة على كل مفاصل حياة السوريين، فحدث البون الشاسع بين المدن كمراكز وأطرافها، وغاب دور الطبقة المتوسطة، وقلل النظام من دور المؤسسات، وخلق عقبات للتأقلم مع النظام الإداري الحديث كـ "حوكمة" على سبيل المثال، ونتيجة لبقاء هذا النظام طويلاً أصبحت سوريا عاجزة عن اجراء التغييرات في نظامها الإداري فضلاً عنّ انّ النظام المركزيّ سد الطريق أمام تمتع المختلف معه بحقوقه على مستوى الإيديولوجي والقومي.

نوقشت في ورشة عملنا مختلف جوانب النظام العسكري الاستبدادي مطولاً، ، وتوصل الحضور، بعد الكثير من النقاشات المستفيضة، إلى نتيجة مفادها أنّص هذا النظام المركزيّ في سورية لا يمكن إصلاحه لأسباب عدة منها:

- النظام المركزي، بشكل عام، لا يلبي متطلبات أغلبية الأطراف ومتطلعاتها.
- لا يحقق الشرط التكافلي بين المركز والوحدات الإدارية، وبينه وبين المجالس الادارية.
- وجود التعدد القومي والطائفي.
- يسهم في صناعة الدكتاتورية داخل المركز، ويساهم في الفساد الإداري، ويزيد من الرشوة والمحسوبيات، ويدير صناع القرار المحلي بطريقة تنسجم مع رغباته ومصلحته.
- النظام المركزي يؤدي إلى الاختزال والاستبداد فهو اللسان الناطق وهو الآمر الناهي، وهو من يهضم حقوق الاطراف الأخرى كلها.
- وضع سوريا بعد الحرب ليس كقبلها، إذ يصعب استعادة المكونات كلها وجمعها وربطها في إدارة مركزية كما السابق.

حجج ودلائل تدحض أهمية النظام المركزيّ:

- النظام المركزي نظام قديم لا يوافق نظرتنا الحداثوية، ومع أنّ هناك مركزيّة حققت شروط الحداثة، ونظام الحكم فيها أفسح، في المجال، ليأخذ المواطن دوره وفرنسا مثال، إلا أنّ في سوريا الوضع مختلف بسبب غياب دور المؤسسات أصلاً وغياب الدستور الذي يمنح السوريين مثل تلك الحقوق.
- يؤدي الشكل الإداري المركزي القائم إلى أخذ قرارات خاطئة، عاجزة عن الإلمام أمور الأطراف الموجودة كافة.
- سوريا ليست فرنسا، ففرنسا مثلاً موجود إشكالية الانتماء. وهناك من يرى نفسه عراقي أكثر مما هو سوري، فضلاً عن اتساع دائرة التهميش والإهمال، وعدم سيطرة أو لملمة هكذا موضوع كواجهه للنظام.
- النظام المركزي يهمش الأطراف، وتساهم المركزية في الإقصاء، وقد تبين خلال ستين عاماً من نظام الحكم المركزيّ، أنه لم يستطع التعبير عن إرادة مكونات الشعب، وفئاته فهو لم يمثل الجميع لاتصافه بفردية القرار، ولم يلب الرغبات كفئة حاكمة ما أثار الحساسية لدى الشعوب أو الفئات تجاه النظام المركزي.

ميزات النظام المركزي وإيجابياته:

- من إيجابيات النظام المركزي أنه متناسق ولديه سهولة في التنفيذ وسهولة في الرقابة، والدول المركزية منضبطة، بغض النظر عن دكتاتوريتها، وتصنف كأكثر الدول أماناً.
- إنها قادرة على توفير الاستقرار الاقتصادي، أي قادرة على مواجهة معظم الأزمات الاقتصادية والحد من البطالة، وتساهم في الدفاع والبحث العلمي، أي في العدالة الاقتصادي.

الثروات أو فرص الاقتصادية في النظام المركزي:

- لا يوزع الثروات على نحو عادل، ويظهر في النظام المركزي أقطاب تجارية مزدوجة الوظيفة الاقتصادية، تساهم في بلورة الهيمنة وحماية النظام المركزيّ وأقطاب الحكم.
- تضييق فرص العمل وتوجيه الأنظار كما لو أنّ العاصمة هي نافذة للفرص فقط. إضافة إلى أنّ توزيع المعامل والمصانع لا يتحقق في النظام المركزيّ، فمثلاً لا يحق لأهل الجزيرة نسبة من موارد البترول! لكن هذا الأمر لا ينطبق على نبع الفيجة في دمشق، تطبق أي ليس دائماً تتوفر العدالة الاقتصادية في النظام المركزي.
- النظام المركزي مطوق بالقوانين والمراسيم التي تغلق الأبواب على كل الفرص الاقتصادية، وتحتكر السوق لدى فئات محددة داخلياً، والتجارة ما فوق الدولة، خارجيّاً.

ملحوظة من المشاركين:

- إنّ النظام المركزي والفيدرالي ناجح تماماً لدى الغرب وهو مختلف أو فاشل تماماً في الشرق! وأنظمة الديكتاتورية في الشرق ناجح بامتياز، واستطرد أحد المشاركين بالقول:

"أن يتم تطبيق قوانين المركزية تطبيقاً تاماً فلا للحاجة إلى الفيدرالية نظراً لإيجابياته".

- إن جئنا إلى دول العالم غير دول الأمة فلا توجد دول ديموقراطية، وإن غاب الإحساس بالصالح المشترك في سورية فالمركزية ستبرز بوجهها الكارثي، دولة الأمة غائبة في الشرق بشكل كلي.

اللامركزية الادارية:

تعريفاً: هو النظام الذي يوزع الصلاحيات والوظائف الإدارية بين المركز والمجالس المحليّة مع الحفاظ على الصلاحيات بنسبة الأكبر للمركز، فهو النظام لا يحقق توزيع الوظائف كما يجب لكنه يسهم في حل جزء من المعوقات الإداريّة. هي خطوة متقدمة للعدالة لكنها ليست خطوة كافية، إذ يبقى

القرار النهائي بيد المركز خصوصاً فيما يتعلق بتعيين رؤساء المجالس والوظائف عموماً، وكذلك، فلا تخويل كامل للمجالس المحلية أو الأقاليم في مجالي الصرف وتلبية احتياجات الأقاليم، فهو النظام الذي لا يشبه اللامركزية السياسيّة. والفرق بينهما أنّ اللامركزية الإدارية هي جزء من العلوم الإدارية بينما اللامركزية السياسية تخص القانون الدستوري. ويتفق النظام والمعارضة على اللامركزية الإدارية بينما يرفضها الكُرد!

لماذا لا نرغب باللامركزيّة الإداريّة؟

يرفض الكُرد وربما معهم بعض السوريين أيضاً نظام اللامركزيّة الإدارية بسبب:

- لا تحل المسائل السياسية العالقة كالشراكة السياسيّة، كما أنّ اللامركزيّة الإدارية تحل بعض مشاكل الإدارة كالسرعة في اتخاذ القرار الإداري. ولا علاقة لهذا النظام بحل مسألة القوميّات.

- يقتصر عملها في إطار مجالس المحافظات، بمعنى أن نظام الحكم يعتمد على المجالس المحلية المركزية، والاختيارية فقط. ويعطي جزءاً من سلطته الى السلطات المحلية. حتى إنّ المحافظات أو (الولايات) غير مستقلة، وهي مخولة في الصرف بمعنى آخر، إذ لا علاقة لها بجباية الأموال وكيفية التصرف بالموارد. يشبه نظام البلديات هيئة "إدارة خدمية".

-صحيح أنّ هناك نموذجين وهو المركزي واللامركزيّ وليس اللامركزيّة الإدارية هو أمر لا يختلف كثيراً بالنظام المركزيّ وهو غير قريب من المركزية السياسية (الفيدرالية) نوعية الأنظمة تُعرَفْ من خلال مقاربتها للشراكة السياسيّة، وشكل تعاطيها مع المسائل السياسيّة، لأن قضايا الناس لا تختزل بالأمور الإدارية فحسب إنما في أداء دور المواطن الطبيعي أي التمتع والممارسة بالحقوق السياسيّة.

- الأقاليم لا تستطيع جباية الأموال، والفرقاء السياسيين يطرحون اللامركزيّة الإداريّة كنوع من المزاودة السياسية. لذلك لا يجب الحديث عنها في المفاوضات السياسيّة بين الفرقاء كونها لا علاقة له بالسياسة.

اللامركزيّة الإدارية من وجهة نظر سياسيّة:

-الأقاليم لا تملك القرار السياسي بعكس الفيدرالية، فلا برلمان لديها ولا وزراء، والمجالس غير مستقلة ولا تستطيع أن تشرّع القوانين، ولا تعبير سيادي للحكم المحلي والأقاليم. فهي بالمختصر لا تمتلك سلطات تشريعية ولا تنفيذية.

- لا تعبر عن الحقوق السياسية للمكوّنات السياسية والمجتمعيّة.

- تصنف من ضمن العلوم الإدارية وليس لها علاقة بالقانون الدستوري.

- تؤدي لبقاء ديكتاتورية المركز، وتوفر له المناخ المناسب. ولا تتمتع بالمزايا القومية وهي على عكس أو تناقض مع مصالح القوميات أو الفئات المتنوعة.

لماذا نرفض النموذج الذي طرحته المعارضة؟

- لأنها لا تحل مسألة المكونات ذات الخلفيات المجتمعية (قومية وسياسيّة)، وتطرح فقط للالتفاف حول اللامركزيّة سياسية، كما أنها تفتح مسار لبلورة نظرة المعارضة للنظام المقبل بخلق ديكتاتورية الأغلبية وهضم حقوق الأقلية. بمعنى آخر. إنّ اللامركزية الإدارية نوع من الالتفاف اللفظي على المشروع الفيدرالي لإجهاضه.

الفيدرالية

تعريف: هي نظام سياسي يتأسس على العقد أو اتفاق موقع بين الأطراف السياسيّة والقومية أو بين الولايات أو مع قطاع جغرافي معين لتعزيز مكانة الدولة، وتعزيز دول الأقاليم في صياغة مستقبله تبعاً لقوانينها الخاصة متوافقاً مع قوانين الدولة العامة، ويفسح المجال أمام المكونات على مختلف مشاربها لإدارة ذاتها مع ترك بعض من صلاحياتها للحكومة الوطنية المركزية. وهي ليست اللامركزية الإدارية التي تأخذ جزءاً من القانون الدستوري. بينما اللامركزيّة الإدارية من القانون الإداري ولا هي كونفدرالية اذ إنّ كونفدرالية الاتحاد بين الدول او الاتحاد بين كيانات ذات منشأ مختلف. الفيدرالية تؤسس للشراكة من خلال عقد يُبرم بين المكونات، وخلق أرضية ومقومات كاملة للتعايش المشترك. فالدولة المركزية عجزت عن إيجاد حلول لقضايا ومشاكل سياسية وقومية. واللامركزية الإدارية لا تحقق تطلعات المكونات كلها، فضلاً عن أن الدولة المدنية تعني دولة ذات آفاق منفتحة، وليس شرطاً أن تحل المسائل القومية. والعلمانية هي فصل بين السلطات بمعنى تحديد وظائف المؤسسات، ولا تدخل في هوية الدولة ولا شعارها ولا نشيدها لذلك فإن الفيدرالية هي التي تؤسس دولة على صيغة جديدة لكل المكونات ذات المشارب المختلفة، وتشارك في صياغة الدستور وتأسيس شعار الدولة ونشيدها على أن تمثل الجميع وتعبّر عنهم.

- دولة المواطنة الحقة أصعب بكثير من السياسية وتفسح في المجال أمام التوزيع العادل للثروات وتحقق شراكة المواطنة الحقة. هي ليست تقسيم جغرافي بل هي شكل من أشكال توزيع الصلاحيات بين المركز والأقاليم

سمات:

- اتحاد مكونات.

- اللامركزية المطلقة قريبة للفيدرالية إذ بإمكان البرلمان المحلي أن يشرعن ويصدق على دستور محلي.

- استقلالية في الصرف ولها ميزانية خاصة ويحق للقيادة المحلية التخويل بما ينسجم مع احتياجات الأقاليم.

- ليس للفيدرالية قالب محدد فلا توجد فيدرالية لدولة ما شبه لدولة أخرى، وبهذا المعنى، ينسج العقد الفيدرالي تبعاً للوضع الجغرافي والتنوع السكاني والثقافي والانتماءات العرقيّة.

ما الغاية من المطالبة بالفيدرالية؟

- تعزيز مكانة الدولة، وتوحيد مكوناتها الفيدرالية، إذ هي تدخل جوانب دينية بالموضوع، والأحداث الحاصلة تمنع من قيام هكذا دولة، لذلك ربما الدولة الاتحادية أو الفيدرالية تصبح مدخلاً لبناء دولة المواطنة الحقّة. فضلاً عن أن سوريا بأمس الحاجة للفيدرالية لحل أزمتها، وحل مسألة تعدد القوميّات والأقليات وكذلك لحل المشاكل بين هوامش المدن (الأطراف) والمدن المركزية التي كانت تحتكر كل الامتيازات.

متى تطالب بالفيدرالية وشكلها؟

- توجد قوميتان أو أكثر واتساع رقعة الدولة، والدولة الفاشلة بسبب الحرب، ويوجد تعدد ثقافي وديني ومذهبي، وهذا ما يتطابق مع الحال السورية.

- اتحاد بين مجموعة أقاليم أو عدة أقاليم كـ "الولايات المتحدة الأمريكية". إذ إن الولايات المتحدة انتقلت من الكونفدرالية إلى الفيدرالية بعد أن شهدت مجموعة من المستعمرات والنزاعات.

- تنظيم السلطات العامة المحلية والهيئات المتخصصة، وتسيير المرافق العامة المحلية.

- هي شكل من أشكال الحكم بين المركز والأقاليم.

- تراعي خصوصيات كل إقليم.

- توزيع الصلاحيات بين المركز والأقاليم كإقليم كُردستان وبغداد.

- حل مشاكل القوميات ومشاكل المجتمعات المتعددة.

- التوليف والتوفيق بين الاستقلال والاندماج. وأيضا التوليف والتوفيق بين التكامل والتجزئة. التوليف والتوفيق بين القومية وأخرى.

لماذا الفيدرالية؟

- الحد من الديكتاتورية.

- لئلا تحل القضية الكُردية والقضايا الأخرى إلا عبر الفيدرالية خاصة بعد هذه الحرب التي مزقت البلاد وأحدثت شرخاً بين مجتمعاتنا.

- لعجز النظام المركزي على حل النزاعات.

-لأنّ الفيدرالية ستحقق شروط إعادة بناء الثقة بين المكونات السورية المختلفة وتحقق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي وتوفر سبل التنمية لظهور مصالح جديدة.

- الفيدرالية هي ترسيخ للديموقراطية المطلوبة لتعزيز اتحادية الدولة.

هل نحن الكرد بحاجة إلى الفيدرالية؟

- واقع سورية مع الأحداث مقسم أو شبه مقسم، ومن هنا فإن قيام الفيدرالية هو قطع الطريق على التقسيم، وعلى المركز من الاستيلاء على مفاصل الحياة، وهي تفسح في المجال للكرد ولغيرهم لإثبات شخصيتاهم وتنميتها في إطار الدولة السورية. إنّ التنوع العرقي السائد في سوريا يفرض على السوريين التعاطي معه بواقعية وموضوعية، وليأخذ كل مكون دوره الأساسي والحقيقي على الأرض.

- الفيدرالية تناسب دولة كسوريا متعددة القوميات.

- القضية الكُردية قضية معلقة منذ نحو مئة عام، وسبق لها، في بداية العشرينيات، أن طرحت قضيتهم عبر الادارة الذاتية لكن سرعان من تملصت فرنسا من هذا الوعد.

- هي كحماية للمكونات، وهي شكل من اشكال العقد الاجتماعي تراعي حقوقهم ومتطلباتهم بالمختصر هي كفالة، وضمان لهم ككُرد.

الفيدرالية اقتصادياً (الفيدرالية المالية (

مما لا ريب فيه أنّ أحد أهم العناصر التي يتوقف عليها نجاح النظام الفيدرالي هو توفر الموارد الاقتصادية اللازمة لتمويل الحكومة الفيدرالية، وحكومات الأقاليم الفيدرالية، إذ ليس مهماً فقط أن تكون الحكومة الفيدرالية قادرة على تمويل نفسها، بل لا بد من أن تكون حكومات الأقاليم الفيدرالية قادرة على فعل الشيء ذاته. والسؤال الذي يفترض طرحه هو: هل هناك مصادر مالية كافية لدعم حكومات الأقاليم الفيدرالية؟ فإذا لم تكن هناك مصادر كافية لهذا الغرض يصبح المبدأ الفيدرالي واستقلالية الإقليم السياسية النسبية مجرد كلام.

وفي هذا السياق يطرح مفهوم الفيدرالية المالية التي عرفها الاقتصادي الأمريكي ريتشارد ماسكريف: RICHARD MUS-GRAVE بأنّها نظام يسمح للمجموعات المختلفة من الناس الذين يعيشون في أقاليم مختلفة بالتعبير عن تفضيلاتهم المختلفة فيما يتعلق بالخدمات العامة، وهذا يقود بشكل محتّم إلى مستويات مختلفة من الضرائب والخدمات العامة.

ولا بد هنا من التمييز بين الفيدرالية المالية واللامركزية الإدارية. تتواجد اللامركزية المالية عندما تمتلك حكومة إقليمية سلطة ما، ممنوحة لها بموجب دستور أو قانون خاص، كأن تحصل بعض الضرائب، وتقوم بعمليات الإنفاق بموجب معايير قانونية واضحة. كما في حالات الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والهند وألمانيا ونيجيريا وسويسرا والولايات المتحدة. وتوجد اللامركزية الإدارية عندما تحصل معظم الضرائب مركزياً، وتخصص الأموال لهيئات لامركزية تقوم بعمليات الإنفاق تحت رقابة السلطة المركزية وتوجيهاتها. مثل إيطاليا.

والفيدرالية تطرح نفسها كشكل من الإدارة الاقتصادية يحقق أعلى مستوى من الكفاءة في تقديم السلع العامة. أي تقديم السلع بأقل تكلفة وأعلى جودة. ومبررات الكفاءة الاقتصادية في الفيدرالية المالية هي:

*مبرر Oates يستند إلى فكرة أنّ الخصائص المكانية للسلعة العامة مختلفة. بعضها مثل الدفاع، تفيد البلد ككل. وبعضها، مثل نظم النقل المحلي أو خدمات الغابات، تفيد مناطق بعينها. وبعضا قد تحصر ببلدة محددة مثل النظافة. كذلك فإن لكل إقليم تفضيلات خاصة للسلع العامة. لذلك فإن عرض السلع العامة يجب أن يتوافق مع المتطلبات المختلفة للجماعات المختلفة. قد تتجاهل الحكومات المركزية هذه الخصائص المكانية أو لا تمتلك المعلومات الكافية عنها، فتعرض سلة موحدة للسلع العامة للمناطق كلها، وفق حجم موحد للجميع، ما يعني أنها لا تقدم السلة المثالية لكل المواطنين. عندما يحدد الاقليم مستوى تقديم كل سلعة عامة فإنه يحدد بدقة الأفراد الذين يستهلكون تلك السلعة ويكون هناك تصور مثالي في تقديم السلعة العامة.

*نظرية تايبوت، من منظور تايبوت فإنّ عالماً غير مركزي، وحكومات متنافسة، يسمح لسوق يتحرك الناس فيها لاختيار السلع المناسبة لهم، والخدمات العامة التي تلبي حاجاتهم بأفضل شكل كما يفعل الافراد في السوق الخاصة. في السوق الخاصة تتوفر الحوافز للموردين لكي ينتجوا سلعهم، ويقدموا خدماتهم بأقل كلفة وبدرجة عالية من الكفاءة. إذ يقدمون السلع الأكثر رغبة لدى المستهلك، كذلك يكون الأمر مع ضغط تسوق الأفراد، ومن خلال الخروج وإعادة التخصيص، تجبر الحكومة على الكفاءة في تقديم السلع العامة. ووفقاً لهذه الرؤية يجب أن يكون تقديم السلع العامة من قبل الأقاليم، باستثناء حالة وجود اقتصاديات واسعة الحجم أو الاقتصاديات الانتشارية بين الأقاليم. عندما تكون هناك آثار انتشارية قد تتجاهل الحكومة الإقليمية التكاليف أو المنافع الاقتصادية تلك. وفي هذه الحالة يجب النظر للأمر مركزياً.

*وهناك ميزة أخرى في اللامركزية أنها تسمح بالتجريب في تقديم المخرجات. إذ عندما يكون تقديم السلعة العامة (التعليم مثلاً) مسؤولية السلطة الإقليمية، وهي حرة في تقديمها بالطريقة التي تراها مناسبة، ستكتشف بعض الأقاليم طرقاً أفضل لتقديم السلعة وستقلد بقية الأقاليم الإقليم الناجح.

* وهناك حجة أخرى لمصلحة اللامركزية، إذ هي تشدد على الأفراد المسؤولين عن نتائج أعمالهم، والذين يمتلكون حقوق ملكية عن النتائج، يحتمل أن يكون لديهم حافزاً على الأداء الأفضل. لذلك عندما يكون المسؤولون المحليون مسؤولين مباشرة عن تقديم السلع العامة، يسألون عن الفشل، ويكافؤون على النجاح، وبذلك تكون لديهم مصلحة أكبر في النجاح، وفي مثل هذه الحالات قد تولد في المجتمع معاني خاصة للفخر بالنجاح في تقديم السلع العامة. كذلك، عندما تتحمل السلطة المحلية تكلفة تقديم السلع العامة، يمكن أن تكون أكثر كفاءة في التكلفة. فالمساءلة تجلب المسؤولية بالضرورة.

*يعدُّ القطاع العام الكبير مبدداً للموارد، وغير كفء، وعلى ذلك فإن الكثيرين عدُّوا اللامركزية أمراً مرغوباً فهي تعني قطاع عام أصغر، وكفاءة اقتصادية أكبر.

وأبرز التحديات للفيدرالية المالية هي:

- عدم كفاية المعلومات وحوافز الحكومة

-الفساد: (أ-انخفاض مستوى البيروقراطية المحلية. ب -تخلف نظم إدارة الانفاق العام.)

بمثابة التوصيّة:

- يجب مخاطبة أطراف المعارضة كافة، لا المعارضة العربية أو أيّ شخص يمثل فئة محددة من طرف آخر، ووضعها في صورة أنّ لدى الكرد تطلع لنظام لامركزي سياسيّ كونهم أصحاب قضية سياسيّة وقومية وأن اللامركزيّة الإدارية لا تحل 75 بالمائة من مشاكلهم.

- على المجلس الوطني الكُردي، والأحزاب الكُردية والإدارة الاتفاق على رؤية واضحة تجاه الفيدرالية، وعلى تقديم شرح لهذا النموذج وتعليل ضرورته، فالمجلس الكُردي والـ "ب ي د" لا يملكان، حتى الآن، مشروعاً كاملاً وواضحاً ومقنعاً عن الفيدرالية.

- على الأطراف السوريّة بلورة الثقة فيما بينها، فغياب الثقة هو أحد الأسباب الحقيقيّة لهذه السجالات التي خرجت من إطارها الطبيعي وتحوّلت إلى فوضى شعبوية وخطاب غير مسؤول، وغلبت الديماغوجية والتحاليل المغلوطة في خطاب طرف من الاطراف.

- الدولة العلمانية مطلب مشروع ومحق، وهي لا تتناقض مع مفهوم الدولة الاتحاديّة، ويجب أن تطرح كل فئة من المعارضة نظرتها الحقيقية منها مثلاً، فالإخوان المسلمون مثلاً يعرفونها بالدولة المدنية!

- التوصل إلى رؤية واضحة بين الأطراف السورية لا ترتبط بمسألة سقوط النظام. رؤية تزيح الظل عن المفردات والمصطلحات.

- لوحظ أنّ هناك قراءات سطحية بالنسبة للمطالب، وهناك استحقاقات أيضاً، وثمة غياب للتشخيص الموضوعي وعدم الاقرار بالحقيقة، والتهرب من كل ما يضعنا أمام التعاطي المسؤول مع خطابنا ومع استحقاقاتنا فالأطراف السياسية مدعوة للتعامل الجدي مع هذه المسألة.

- يفترض وجود منصة كُردية تبين دور المجتمع المدني، وعلى دعاته أن يكونوا قادرين على تجاذب الأطراف كافة إلى المنصة واستخلاص رؤى واضحة ومنسقة وموحدة.

- يُطلب من الأحزاب والقوى الفاعلة على دراسة الواقع السوري والكُردي والجماعات الأخرى أن ترى أي نوع من الفيدرالية يليق بسوريا؟ هل هي جغرافية أم قوميّة أم فيدرالية المحافظات أو الولايات؟!

-ستنظم "وورك شوب" أخرى بعد العيد للحديث عن السلطات الفيدرالية بين المركز والأقاليم.

هوزان ابراهيم لـ برجاف :
المجتمع المدني اليوم تجاوز تعريفه المعجمي الى مجالات اكبر

أجرى الحوار-فاروق حجّي مصطفى

وما أن حضر المجتمع المدني "جنيف" حتى أثيرت الزوبعة من جديد. من المعارضة حيناً ومن النظام حيناً آخر. الطرفين صارا يشكان بالمجتمع المدني والطرفان يعتبران المجتمع المدني في جنيف يعني سيقف مع الطرف ضد الآخر وهكذا. "برجاف" نشرت في العدد السابق حوار مع الناشط علاء الدين زيّات وفي العدد الحالي مع "هوزان ابراهيم"، وفيما يلي نص الحوار:

بدايّة، كيف تقيّم وضع المجتمع المدني في جنيف؟

تواجد المجتمع المدني في جنيف اتى بعدة اشكال، منها النشطاء الذين توجهوا الى المدينة للقيام بدورهم الطبيعي بالمناصرة و الحشد لعدم نسيان القضايا الاساسية من المعتقلين و ايقاف القصف على المناطق المدنية و التشديد على مبدأ المحاسبة، الشكل الاخر كان ضمن غرفة المجتمع المدني و التي ليس لها قانون يحدد شكلها انما كانت مبادرة من المبعوث الاممي الخاص بإدماج المنظمات في الحوارات و لا زالت فكرة قيد العمل و الانضاج لكن النتائج التي خرجت بها الغرفة كانت مقبولة ضمن الظروف المعطاة و الوقت الضيق, الشكل الثالث كان المجلس الاستشاري النسائي والذي يمتلك وجودا رسميا بصفة استشارية

بالمجمل فان تواجد المجتمع المدني كان ذو صدى جيد ومؤثر في بعض الاماكن رغم معارضة بعض الاطراف ضمن الوفدين، لكن المأمول هو تواجد حقيقي يغطي المجالات الثلاث التي يجب ان يعمل بها وهي الرقابة والمناصرة وامكانية طرح الملفات الاهم على طاولة المفاوضات، للأسف فان التواجد بالرغم من وجود النية الطيبة لدى الداعين الا انه لم يكن كافيا ولا تصور واضح لديهم ايضا حول مستقبله

-كيف تقيم نقد المعارضة السياسية لغرفة المجتمع المدني او وقوف المعارضة في ضد مشاركة المجتمع المدني في جنيف؟

لم اعتقد ان المعارضة ستكون بهذا الشك تجاه العاملين في المجتمع المدني، كون اغلبهم هم من النشطاء الذي اطلقوا المظاهرات التي اوصلتهم الى هذا الشأن و كذلك لان هؤلاء النشطاء بأغلبهم لم يجدوا متسعا لهم ضمن الحراك السياسي -وهنا كانت تجربتي الشخصية- فقاموا بالمشاركة في الشأن العام عن طريق منظمات و تجمعات حمت حقيقة الشعب في الداخل او النازحين و اللاجئين، قد اتفهم مخاوف الجهات العسكرية التي تجد من المنظمات منافسين لها على السيطرة على مناطق تواجدهم، لكن المعارضة السياسية

ستجد في طروحات المجتمع المدني خير داعم لها ان كانت فعلا تهتم بالحرية و الكرامة و حل المشاكل الاعمق التي ستؤدي الى استقرار البلاد

-انتم كمنظمة وايضا كفاعل في الحقل المجتمع المدني توغلون في هذا الحقل...هل تتفق مع بان المجتمع المدني السوري لم تولد بعد او انه ولادته خجول؟

اعتقد ان المجتمع المدني السوري كان موجودا من قبل، من خلال الجمعيات الالف المرخصة (حسب دراسة لجمال باروت وخالد بيطار في 2010) او بعضها. و كان متواجدا بشدة في المناطق الكردية ايضا. لكن و مع بدء الحراك في 2011 بدأت مرحلة جديدة من وعي الذات و الامكانيات الكبيرة، خاصة مع غياب الدولة في اكثر مناطق البلاد حيث اضطر الناس لتنظيم انفسهم ذاتيا و مع اعتماد المنظمات الدولية على شركاء سوريين نمى قطاع المجتمع المدني متجاوزا تعريفه التقليدي الى مقدم خدمة و مشغل للعديد من الموظفين و الى مصدر للإدارات المحلية بالإضافة الى الاعلام البديل الذي حل محل الرئيسي (main stream) و الحراك المقاوم في المناطق الخطرة، المجتمع المدني يملئ اليوم الفضاء بين الشعب و الدولة كما انه علينا اعادة تعريفه ليضم النشطاء و الفعاليات في المهجر و دول الجوار

- هناك قول بان المجتمع المدني في جنيف ليس مجتمع مدني انما ممثلون عن المنظمات، انت كيف ترى ذلك؟

بالتأكيد هم ممثلون عن منظمات او شبكات ويشكلون عينة من المجتمع المدني ولم يدع أحد اي شيء اخر، حتى ان هناك نقص في تغطية كامل المناطق السورية

-هل لاحظت ان مكتب الوسيط الدولي يأخذ بما تقترحون او تقدمون المشورة؟

اعتقد انه كان هناك اهتمام فعلي بالمقترحات العملية التي قدمت، كما ان المزاج العام للغرفة والقصص الحقيقية التي تم عرضها في اللقاءات مع المبعوث الخاص او مستشاريه او ممثلي الدول كان لها التأثير المطلوب بإعادة الفريق المنهمك بإيجاد قواسم مشتركة بين الوفدين الى أصل المشكلة وهي معاناة الشعب وحاجات الناس الاكثر الحاحا. للأسف لن نستطيع معرفة كم من المشورة قد طبقت حيث لم تحدث اصلا اية مفاوضات حقيقية انما كانت مشاورات عن بعد وتوقفت بعد ثاني جلسة لغرفة المجتمع المدني

لم يكن مكتب المبعوث الخاص يملك اجندة واضحة لماهية هذه الغرفة وكيفية التعامل مع نتائج عملها. ويدركون وندرك بان اضافة طرف ثالث لمفاوضات هشة قد يكون عامل تفكيك او قد يضغط على كل الاطراف للاستمرار وهو ما راهنوا عليه أكثر من الاجابات التي تم تقديمها لهم

-كيف تقيم تواصل مكتب الوسيط مع المجتمع المدني اصلاً، هل وجود المجتمع المدني هناك تحصل حاصل ام بالفعل ان لقاء مثل لقاء جنيف يستدعي الانخراط فيه كل الأطر حتى نصل الى وفاق سياسي سوري؟

كانت هناك جولات من المشاورات في السنة الماضية لم أكن مشاركا فيها ولكن سمعت عنها، وبدأت جولة اخرى قبل جنيف3- بهدف دعوة المنظمات، لذلك اعتقد ان مكتب المبعوث الخاص قد سمع اراء طيف واسع من النشطاء على الاقل

حسب الخطة الاساسية كانت الوفود ثلاث احداها للمجتمع المدني، اعتقد انه وبعد المشاورات وممكن بعد الضغوطات قد تخلى عن فكرة وفد للمجتمع المدني وهو امر جيد بحد ذاته كوننا نعمل وفق مبادئ لا تفاوض عليها، لكنه استبدله بالمجلس الاستشاري النسوي التابع له مباشرة وبغرفة المجتمع المدني والتي لا يحميها قرار دولي بعد. أجد المشاركة ضرورية ما دامت تحفظ مساحة حرية واستقلالية النشطاء والعاملين في المجتمع المدني، وتضمن بالوقت ذاته مشاركة طيف اوسع من السوريين في امتلاك مستقبلهم من خلال المشاركة في صناعته والتواجد في كامل تفاصيل تطوره

-هل انت راض بحضور الناشطون المجتمع المدني في المناطق الكردية في جنيف؟ هل هناك افاق لتطوير الألية؟

للأسف لم يكن هناك اي تواجد في الجلسة الاولى وتواجد هش في الثانية، طالبنا صراحة مع المبعوث الخاص ومكتبه وفي التقريرين الصادرين بدعوتهم وقمنا بترشيح العديد من المنظمات وتلقينا وعودا بدعوتهم في الجلسة القادمة حيث يتم تغيير نصف المجموعة دوريا، للمنطقة الكردية تطور ومشاكل خاصة بها ليست معروفة لباقي النشطاء واعتقد ان التواجد الضعيف للكرد بشكل عام في جنيف كان له تأثير سلبي

كوني ناشطا كرديا فان ذلك يمنحني القدرة على ايصال هذه المشاكل والتنبيه الى تجاوزات ترتكب في حق الكرد او ابناء المنطقة من القوميات الاخرى ولكن كوني اعمل من اوروبا ومع فريق موزع في كامل الاراضي السورية فان تواجدي لا يجب ان يحتسب على تمثيل المنظمات في المنطقة الكردية وهي الاقدر على طرح رؤيتها ورؤية جمهورها

سلامات فرهاد عجموا. شاعرنا الجميل!

برجاف | هولير

كان الوضع هادئاً، ولم نكن نعرف الشاعر الذي حوصر ايام حرب النظام ضد القوات الكردية في القامشلي قبل شهرين تقريباً كان مريضاً ويعاني وجع في رأس الشاعر الذي بات قاموساً يجمع الألم وذكى الشعب الذي طالما بقي مضطهداً!

عجمو مريضاً، ماذا يعني ان يمرض الشاعر، يعني انّ الملائكة عجزت عن الحياة وقوة الشر بدأت تصيح عالياً. عجمو ليس شاعراً انما خازن للشعر ونافذة لبث الحب من قصائد كُتبت عندما يتشرد في خيال الأمة ولهذا ربما كان مثيراً وجذاباً لأهل البزق والغناء. انتبهوا كل مغنيي الحب أخذوا من بركة عجمو حفنة من الكلمات لتطيب خاطر العشق وتذرف في حديقة الناس لوناً مبللاً بعطر الجوريّ أو نيركز

فرهاد عجمو لم يأخذ حقه بعد من رصد النقاد، ولم يكلف نفسه بعد ان يبحث في ثناء قصائد عجموا وينقيّ كلام الحب. ربما بسبب ان كل قصائده ترسل العشق أو ربما من يوّد أن يخوض تجربة ويقارب شعر عجمو يستدعي جرأة اضافية. لا نعلم سبب هذا الابتعاد عن فرهاد عجمو ويبتعد انّ يضع قصيدة الحب على مقصلته؟!

ما هو مهم انّ عجمو ذاك الشاعر المتواضع والمليء بحب الوطن والناس ويجسّر الحب بين العشاق صار في خانة الامان بعد الخوف الذي ضجنا جميعاً. رفاقه ومحبيه بشرّنا قبل ان يتجاوز نهر الدجلة ويعقد مؤمراً صحفيّاً ويقول: ها. صرت بينكم من جديد لننسج الحب أيضاً.

هو في حال الأمان ونحن في حالة من الانتظار لنقرأ قصائده بعد أن فاق من "بنج" الألم لا نعرف كم عذبه. المهم عاد سالماً وهذا هو الفرح الكبير.

شكراً لرئيس كُردستان الذي تكفل بعلاجه. وشكراً للكاك الدكتور حميد دربندي الذي اهتم بوضعه فور سماعه بمرض شاعرنا، وشكراً لإدارة الجزيرة لاهتمامها بحالة شاعرنا، وشكراً لمحبيه الذين لم يتأخروا عن تقديم ما هو لازم. وشكراً لكاك فرهاد عاد لنا سالماً!!

نزيفٌ في خاصرة الفكرة ...!

أفرو برازي

أن يفرغ المعنى من كسرة الخبز، وأن تنزف السماء دمعاً ودماً، أن تستقرّ أرحامنا في فوّهة دبابة، يعني أنّ عباءة الحب لم تعد تسند خيمة الوطن، أنّ الناموس الكوني فقد عذريّته.

هل نقول بأنّنا بتنا نتسول ظلال الكلام لجمع حفنةٍ من إكسير العمر العابر للقارات؟ عفواً للأسلاك، عفواً للبحار !!

من رأى الضمير الأممي يغشى عليه تحت سطوة ربطة عنقٍ لامعة تناست بريق الملح في عيني عجوزٍ فقد عنقه طبيعة الثبات تحت وطأة الحسرة التي ما فارقته يوماً مذ غادر ترابه قسراً، أقصد قهراً.

من شهد الوطن وهو يخوّن أبناءه!

من شهد أنّ تعدد الآلهات على منبر الأرض أفقد الإيمان شرعيّته! أنّ الرصاص سلب الورد البسمة الغافية تحت ظلّ غمازةٍ حفرها الأمل في وجنته يوماً!

إذاً مات التعبير، وبدأنا نقرأ التلقين على جثة اللغة المصابة بالشلل مادامت لم توفي المدة المتسكعة في أزقة الآه الوجع حقّه.

ارتدوا العريّ أطقماً رسميّة ولتفتح عيوبنا أعينها لأبعد مداها، ما عاد التستّر ينفع شيّا.

ما عاد الاختباء خلف الشعارات ينفع، صارت رثّة مذ تعثّرت رياح الخيبة بالنافذة التي تغطّيها.

نحن نعلم أنّ الوقت سقط عن صهوة حصانه حين تعثّرت أحلامنا بجرّة الأمل الفارغة من سائلها الـلّزج، مذ وقع عقال الأجداد تحت مدفعٍ عاهر، مذ نظر طفلنا إلى سقوطنا عاجزين وابتسم.

نحن لم نعد نؤلّف الأساطير مذ فقدت حكاياتنا الموروثة قدرتها الإسعافيّة، ألَم نتعثّر بقناعاتنا؟ أهنالك ما هو أصعب من فقدان المرء الثّقة بقيمٍ استماتت في إقناعه بأنّ الإنسانيّة من الإنسان وحده ؟!

ختام القول

في بدايّة الحل

ما جرى قبل أيام من تطورات عسكريّة، سواء في منبج، او في الرقة، أو في شمال حلب وجنوبها، لم يكن أمراً عاديّاً، كان لهذه المجريات دلالات سياسيّة لكن لا علاقة لها بالمسألة الانسانيّة، فالأخيرة الكل يتملص منها، رأيتم القوافل الفارغة تدخل الى المناطق المحاصرة، هو أمر يصنف من ضمن غش النظام للكاميرا، انما استهتار او لامبالاة النظام لما سينتج عن هذا التصرف. النظام لا يشعر بمسؤوليته تجاه الناس، وبدا انّه يلعب فقط، وحتى انّ لا أحد من أي طرف اعترض على ما جرى انسانيّاً المعارضة أرادت توظيف جوع الناس لظهورها التلفزيوني وهكذا تعمل كل الاطراف. الناس جائعون ولا قوة تجلب لهم الطعام كما يجب!

المجريات العسكرية هي محط انظار الكل، والكل يلعب، في السابق الاطراف الرئيسية كانت تلعب مع بعضها، في الأيام الاخيرة الاطراف الرئيسية تلعب مع نفسها او مع حلفائها مثال: حزب اللّه والنظام وروسيا والنظام وتراجعت قوات النظام في الرقة، في وقت يوحي بأن الاطراف الرئيسية تركت الاطراف على الأرض لتنتع وتقدم ما تحصلها خلال فترة رمضان هذا مؤشر على انّ الوضع ما بعد رمضان ليس كما كان قبله ، فبعد رمضان تضيق دائرة المساومة ويبدو مرحلة جديدة ستخوضها الدول الاساسية في المسألة السوريّة بناء على معطيات الاسبوعين الاخيرين في أرض سوريا في لحظة انّ السوريين يهمهم فقط السلام ونهاية الأزمة وبداية الجديّة للحل!(برجاف)